

## لقاء مع المهندس/ طارق قابيل- وزير التجارة والصناعة

حاوره: ريتشارد بانكس- مستشار تحرير مؤتمرات يورو موني

ريتشارد: بدأنا الحوار أمس مع وزير المالية بإلقاء نظرة للعام الماضي، وكان هناك الكثير من التغيرات على مستوى الاقتصاد الكلي .. تحدثنا في أمور وموضوعات كثيرة وكان هناك انتقادات وأسئلة حول مصر. ما هو تقييمك للأداء الاقتصادي على المستوى الكلي خلال العام الماضي؟

الوزير: كانت 2016 سنة صعبة بكل المقاييس. ففي قطاع الصناعة، كانت هناك بعض العقبات فيما يخص القوانين والتشريعات. إذا نظرنا لعام 2015 نجدها واحدة من أسوأ السنوات على مستوى الاقتصاد الكلي والميزان التجاري. ولكن خلال عام 2016، قامت الحكومة ومجلس النواب بالموافقة على عدد من القوانين الجديدة التي من شأنها تيسير الاستثمار في القطاع الصناعي، منها قانون التراخيص الصناعية وكان هو العقبة الرئيسية أمام الاستثمار الصناعي. فبعد أن كان استخراج الترخيص الواحد يستغرق أكثر من 640 يوم، تمكنا من خلال القانون الجديد من تقليص تلك الفترة إلى أسبوع لشهر كحد أقصى، أما الآن أصبح 80% من المستثمرين الراغبين في رخص صناعية يحصلون عليها خلال هذا الوقت القياسي الجديد. كما أن للمرة الأولى أصبح لدينا مكتب استشاري متخصص في إصدار الرخص الصناعية، كما قامت الوزارة بإنشاء هيئة متخصصة في منح تراخيص الأراضي الصناعية. وعلى مستوى المنتجات الزراعية، تمت الموافقة على قانون جديد للمؤسسات العاملة في القطاع الغذائي، كما قامت الوزارة أيضاً بإنشاء هيئة اقتصادية للمثلث الذهبي بهدف تنمية صعيد مصر، إلى جانب إنشاء هيئة خاصة بتنمية الصادرات الصناعية. ولم تنس الوزارة أيضاً تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تحرص الدولة على دعمها وتطويرها، حيث قمنا بإنشاء هيئة خاصة لتلك المشروعات. لقد كان 2016 عاماً مليئاً بالإنجازات والفرص.

من ناحية أخرى، اهتمت الوزارة ببناء قدراتها المؤسسية التي كانت من أكبر العوائق أمام المنتجين والمستثمرين الحاليين والجدد. من ناحية أخرى عملت الوزارة على ميكنة إجراءات استخراج التراخيص الصناعية، وإنشاء عدد من الفروع في جميع أنحاء الجمهورية لإصدارها بدلاً من التركيز على العاصمة فقط. وكان نتيجة ذلك استخراج 1600 ترخيص خلال عام. ولكننا نحرص أيضاً على دمج المزيد من المؤسسات غير الرسمية لقطاع الاقتصاد الرسمي، فلن يمكنني تنمية المؤسسات والشركات التي لا اراها، وحتى تتمكن من تنميتها يجب أن يتم هذا الدمج في أسرع وقت.

لقد قمنا بإجراءات عاجلة ومكثفة لإعادة هيكلة وزارة التجارة والصناعة، وقد نتج عن ذلك تقليص عدد الهيئات والمؤسسات التابعة من 35 إلى 25 مؤسسة وهيئة. وأصبح لدينا موازنة واحدة وإدارة مركزية واحدة، وتم توحيد الجهة المختصة بالتراخيص من 7 جهات إلى جهة واحدة، وهو ما نتج عنه تقليص الوقت اللازم للحصول على التراخيص كما سبق وشرحن.

ريتشارد: ما هي التغيرات الأخرى التي شهدتها الصناعة المصرية خلال العام الماضي؟

الوزير: قمنا أيضاً بإطلاق مشروع ايجيبت ترييد بالتعاون مع وزارتي المالية والنقل من أجل تعجيل إجراءات الاستيراد والتصدير. استغرق المشروع عام ونصف، وهو ما نتج عنه تقليص الوقت اللازم لإتمام الواردات من 21 يوم إلى 9 أيام، والصادرات من 9 أيام إلى 6 أيام.

ريتشارد: مصر لديها ثروتين كبيرتين هما الأراضي والبشر. ولكن الشركات التي تحاول الحصول على الأراضي تجد عقبات كثيرة كالتراخيص، وهذا بالنسبة لقطاعات كثيرة ليس فقط في قطاع واحد، كيف تنتظر لسهولة استخراج تراخيص الأراضي الصناعية؟

الوزير: الصناعة من الأشياء التي ركزت عليها التشريعات الأخيرة التي قمنا بتمريرها. ففي الماضي كانت هناك عقبات مرتبطة بالحصول على الأراضي الصناعية. فأنا كمستثمر لا أريد أن أضع أموالاً في الأراضي كاستثمار كبير. ففي

تراكس مصر: 14 شارع الثورة- الدور التاسع- الدقي- الجيزة- ت: +202 4748 5257 - +202 3748 5254 | بريد الكتروني: diana.elassy@traccs.net

بيان إخلاء المسؤولية: تم كتابة هذه المادة الصحفية من واقع جلسات المؤتمر. وفي الوقت الذي بذلنا فيه كل الجهد والعناية الواجبة في الكتابة وتحري الدقة، إلا أن هذه المادة تم كتابتها لأغراض التوضيح والإيجاز، ولا يتحمل منظمو المؤتمر أية مسؤولية فيما يتعلق بمدى دقة هذه المادة المكتوبة. إن هذه المادة التحريرية عبارة عن ملخص استرشادي للجلسات الحية ولأغراض معلوماتية للوفود المشاركة في المؤتمر، وبالتالي لا يجب توزيعها أو الاقتباس منها أو استخدامها لأي غرض من الأغراض إلا بعد الحصول على إذن من مؤتمرات يورو موني [www.euromoneyconferences.com](http://www.euromoneyconferences.com)

خلال عام ونصف فقط بداية من 2016، طرحت الوزارة 16 مليون متر مربع من الأراضي المخصصة للمشروعات الصناعية، بينما في الفترة من 2007-2015 طرحتنا فقط 9 ملايين متر مربع، أي أننا خلال عام ونصف فقط طرحتنا تقريباً ضعف مساحة الأراضي للمشروعات الصناعية وذلك بأسعار تماثل نصف أسعار فترة المقارنة (2007-2015). تقوم الوزارة أيضاً بإقامة 4 تكتلات صناعية في مجالات النسيج والجلود والأثاث والبلاستيك، منهم منطقتان تم إقامتهما بالكامل. ولا تتيح تلك المناطق فقط مساعدة المنتجين في النقل والقرب من الأسواق، ولكن نسعى أيضاً لمساعدتهم على التصدير. من ناحية أخرى أصبح لدينا مراكز تكنولوجية تساعد المنتجين على الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة وكل المرافق المطلوبة من أجل تنمية قطاع التصنيع وتصدير منتجات جاهزة. نقوم أيضاً بإقامة 3 مجمعات صناعية في مدينة السادات وستكون جاهزة خلال شهرين، ومنطقة أخرى بمدينة بدر والثالثة في محافظة بورسعيد. هذه المبادرات هامة للغاية من أجل التنمية الصناعية. تقوم الوزارة أيضاً بإقامة مدن صناعية متكاملة تتضمن مناطق سكنية ومدارس ومرافق وبنية تحتية بالتعاون مع شركة عالمية من سنغافورة ويتم إقامتها في منطقة شمال الفيوم بنظام PPP وعلى مساحة 33 مليون متر مربع.

من ناحية أخرى، تمتلك مصر إمكانات كبيرة للتركيز على صناعات صناعية محددة وبالتحديد في مجالات صناعة السيارات حيث سنقوم بإنشاء منطقة صناعية متكاملة لصناعة السيارات هذا إلى جانب مجالات النسيج والصناعات الدوائية والصناعات الكيماوية وبعد ذلك ستركز هذه المدن على صناعات يعينها سننظر إلى احتياجات البلد ستكون هناك أبحاث وستكون هناك أربع تجمعات أساسية بما فيها الهندسة والنسيج والمنتجات الهندسية والأدوية.

ريتشارد: وماذا عن الميزان التجاري وما شهده من تحسن بعد الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة؟

الوزير: لقد كان الميزان التجاري يعاني من عجز كبير في عام 2015 نتيجة الفجوة الهائلة بين الواردات والصادرات التي وصلت غلي 71.3 مليار دولار و 18.2 مليار دولار علي التوالي. ولكننا تمكنا بعد عدد من القرارات الاقتصادية الهامة في 2016 من تقليص هذا العجز بشكل كبير حيث تزايدت الصادرات بنسب 37% بداية من يناير الماضي بينما تراجعت الواردات بنسبة 20% ثم وصلت هذه النسبة الي 30% وهو ما يمثل هدفنا في 2020 ولكننا تمكنا من تحقيقه الآن. وقد أشار تقرير نشرته مجلة الإيكونوميست الأسبوع الماضي الي أن مصر جاءت في المرتبة الأولى من حيث معدلات النمو الصناعي حيث بلغت نسبة النمو 33%. ونعتمد حالياً على المستثمرين المحليين في سد فجوة الميزان التجاري باعتبارهم مستثمرين رئيسيين في السوق المصري نظراً لعدم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة كافية.

لا يجب أن تستهين بالإصلاحات قصيرة المدى وهي مرتبطة بالإصلاحات على المدى الطويل. فنحن نقوم بتطوير كل قطاع على حدة، وهو ما يستلزم وقتاً حتى يوتي هذا التطوير بثماره.

ونتيجة الإصلاحات التي قمنا ونقوم بها، تمكنا من دعم هذا القطاع بشكل كبير. فهناك بعض الصناعات التي لم تكن تعمل سوى بـ 30% من طاقتها وكانت على وشك الخروج من السوق، إلا أن هذه النسبة ارتفعت إلى 80% الآن في العديد من القطاعات الصناعية.

ريتشارد: وماذا عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

الوزير: تحدثنا عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي تشكل جزء كبير من الاقتصاد في يصل لحوالي 7% لم نستطيع أن ننظم هذا القطاع بشكل كامل حتى الآن، ولكننا قمنا بإنشاء هيئة متخصصة لتلك المشروعات، وبالفعل تم تخصيص 7 مليارات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة العام الماضي، ونقوم حالياً بمراجعة القوانين التي تنظم هذا القطاع لزيادة كفاءته. وكانت نتيجة الإصلاحات الأخيرة خلق 4000 فرصة استثمار جديدة في هذا القطاع.

ريتشارد: تحدثت مع وزير المالية أمس عن الضرائب وبالتأكيد هناك اختلاف في وجهات النظر للضرائب من منظورك. حدثنا عن الضرائب وتأثيرها على القطاع الصناعي؟

الوزير: حتى تتمكن الدولة من تحصيل الضرائب بشكل فعال، يجب أن تتحول الكثير من المؤسسات غير الرسمية للاقتصاد الرسمي. وهو أمر حيوي لا بد أن نسعى لدعمه في القطاع الصناعي. فعملية التحول من الاقتصاد غير الرسمي للاقتصاد الرسمي أصبحت من الأمور الضرورية لتحصيل الضرائب بصورة منتظمة. فقد ثبت من التجربة أن الاستمرار في الاقتصاد غير الرسمي يؤدي للخروج من السوق على المدى الطويل وهو أمر لا نرغب فيه جميعاً.

ريتشارد: على الساحة الدولية، هناك العديد من الدول التي تضع اجراءات حمائية على حركة التجارة العالمية، ومنها المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها. كيف تنظر لهذا الأمر وكيف تتعامل مصر مع أسواق عالمية تحمي منتجاتها؟

الوزير: من منظور عالمي، حققت التجارة العالمية نمواً بنسبة 2.6% في عام 2015، وتراجعت إلى 1.3% في 2016 وتتراوح توقعاتنا في 2017 أن تشهد التجارة العالمية نمواً يصل إلى 2.4% على أقصى تقدير. ففي الولايات المتحدة الأمريكية هناك بالفعل اجراءات حمائية للتجارة الدولية، ألا أنها تسمح بالاتفاقيات التجارية الثنائية ولا تتحمس للاتفاقيات متعددة الأطراف. أما الاتحاد الأوروبي فيسمح بوجود عدد من الاتفاقيات الدولية والمفاوضات مع كندا واليابان. وفي مصر نركز على تنمية المهارات من خلال التدريب والتعليم، والفرص الاستثمارية كثيفة العمالة والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز التعاون الإقليمي مع أفريقيا ومنظمة الكوميسا، وقد تم تحديد اجتماع لنا مع منظمة التجارة العالمية في ديسمبر لمناقشة عدد من الفرص.

ريتشارد: نريد التعرف إداً على المزايا التنافسية لمصر؟

الوزير: لدينا كثير من المزايا التنافسية كما قلت لدينا اقتصاد متنوع وكذلك اخص عمالة مدربة في العالم، فضلاً عن موقعنا المتميز والذي يؤهلنا لأن نصبح مراكزاً عالمياً للصناعة والخدمات اللوجستية ومثال على ذلك مشروع تنمية محور قناة السويس الذي تقيمه الدولة بكل إصرار. تتمتع مصر أيضاً بموارد كثيرة ومتميزة تتيح لنا فرص هائلة للنمو في المستقبل منها التعدين والاكتشافات البترولية والغازية الضخمة وغيرها. وخلال السنوات القادمة سنركز على 4 قطاعات صناعية محددة في مجالات مواد البناء والنسيج والصناعات الهندسية والكيمائية.

ريتشارد: بالنسبة للمستقبل، نتحدث عن الميكنة الصناعية وتطبيقات انترنت الأشياء والتي سيكون لها أثر كبير على تقليص فرص العمل في المستقبل. كيف ترى مستقبل التصنيع في مصر في ظل هذه التغيرات؟

الوزير: الميكنة آتية لا محالة، وهي تعمل على تحسين الإنتاجية، ولكن طالما كان لديك عمالة رخيصة لن تسير الميكنة بخطى سريعة ولكننا نعمل على خلق مراكز للبحوث والتطوير، وبالفعل قمنا بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع شركة سيمنس حتى تتمكن من تطبيق حلول التحول الآلي. أنا أرى أنّ الحلول الآلية وغيرها من الحلول المتطورة لن تعمل على تقليص عدد الوظائف في المستقبل، بل على العكس ستخلق فرصاً جديدة، مثلما فعل الكمبيوتر والانترنت وغيرهم.